

الهيئة المنظمة للاتصالات اصدرت انظمة القوة التسويقية

شبكات الاتصالات العامة، وعدم توليد معدات الاتصالات لاي تشويش كهرومغناطيسي يفوق المستوى الذي لا تستطيع فوّهه معدات اللاسلكية ومعدات الاتصالات الطرفية (RTTE) او معدات اخرى العمل كما يتوجب، اضافة الى استخدام المعدات اللاسلكية لحيز الترددات اللاسلكية بصورة فعّالة.

واعلنت الهيئة ان نظام جودة الخدمة ومؤشرات الاداء الاساسية (القرار ٢٠٠٩/٦)، انشئ ليخدم المشاركين المحتملين والحاليين في قطاع الاتصالات، من خلال تقديم ايضاات موجزة لكافة العناصر التقنية المتعلقة بجودة الخدمة وبمؤشرات الاداء الاساسية، لافتة الى ان مبادئ الهيئة الاساسية تهدف الى تطوير بيئة تنافسية وعبر هذا النظام الى تأمين جودة الخدمة واحترام مبدأ الانصاف في فرض التعريفات والشفافية في نظام فواتير المستهلكين.

واكدت ان هذا النظام وضع لتحديد الحد الادنى من المعايير التي سوف يتقيد بها مقدمو الخدمات، على ان تصدر الهيئة مؤشرات الاداء الاساسية بصورة منتظمة، لمساعدة المستخدمين في اتخاذ قرارات مبنية على معلومات دقيقة بالنسبة الى مقدمي خدماتهم.

واشارت الى انه في هذا النظام يباط بالهيئة تحديد الاسواق المعنية من حيث المنتجات والخدمات ومجموعات المشترين والمنطقة الجغرافية والقيام بتليل كل سوق معينة للتحقق مما اذا كان هناك اي مقدم خدمات يتمتع بقوة تسويقية هامة فيها، واصدار قرارات تتعلق بمقدمي الخدمات ذوي القوة التسويقية الهامة في سوق معينة، وفرض موجبات تنظيمية على مقدمي الخدمات المصنّفين بانهم يتمتعون بقوة تسويقية هامة.

واوضح بيان الهيئة انه بالنسبة الى نظام الترابط (الرقم ٢٠٠٩/٤)، فان الغرض الاساسي منه يتمثل في توضيح ترتيبات الترابط وتقديم الخدمات بين مقدمي الخدمات ويهدف الى ارشاد مقدمي الخدمات ذوي القوة التسويقية الهامة، بما في ذلك شركة "اتصالات لبنان"، عند تصنيفها مقدم خدمات ذي قوة تسويقية هامة، والى حين تأسيسها، الجمهورية اللبنانية عبر وزارة الاتصالات واوجيرو، في اعداد العرض النموذجي للترابط، على ان يستخدم هذا العرض كأساس للتفاوض ولابرام اتفاقات الترابط بين مقدمي الخدمات، كما يهدف هذا النظام الى ضمان حصول جميع مقدمي الخدمات على معاملة عادلة على اساس مبدأ عدم التمييز. وقد صيغ النظام بهدف ادخال المنافسة الشاملة في قطاع الاتصالات الثابت والخلوي، ويهدف الى ابراز سياسة الهيئة بوضوح في ما يتعلق بترابط شبكات الاتصالات العامة.

واشار الى ان نظام الموافقة على المعدات (القرار ٢٠٠٩/٥)، انشئ بهدف تحديد اجراءات توفير معدات الاتصالات في السوق اللبنانية من خلال صياغة الاصول الواجبة اعتمادها في عملية توفير كافة انواع معدات الاتصالات في هذا السوق، وايضا من خلال تحديد شروط مواهبها للمقاييس التي تحددها الهيئة لكل نوع منها. وهو يهدف الى ضمان عدم الحاق معدات الاتصالات لاي ضرر او تداخل يؤثر في حسن سير عمل شبكات الاتصالات العامة، وعدم الحاق معدات الاتصالات لاي اذى بعامّة الناس او بالاشخاص العاملين على

اعلنت "الهيئة المنظمة للاتصالات"، رسميا امس، اصدار اربعة انظمة هي: نظام الترابط، نظام الموافقة على المعدات، نظام القوة التسويقية الهامة، ونظام جودة الخدمة ومؤشرات الاداء الاساسية.

واكدت الهيئة، في بيان امس ان هذه الانظمة التي صدرت في عدد الجريدة الرسمية رقم ١٧ تاريخ ١٦ نيسان ٢٠٠٩ هي انظمة ملزمة، وتعتبر عن السياسات والاجراءات الرسمية للهيئة، لكنها يمكن ان تخضع للمراجعة على اساس دوري كلما كان ذلك ضروريا تماشيا مع تطورات اسواق الاتصالات اللبنانية والتغييرات التي تطرأ على القوانين الوطنية التي تؤثر في القطاع، او وفقا لعوامل اخرى.

واشارت الهيئة الى ان مجلس ادارتها اقر هذه الانظمة في جلسة اعدتها بتاريخ ١٨ آذار ٢٠٠٩، بناء على القانون رقم (٤٣١) تاريخ ٢٢-٧-٢٠٠٢ (قانون الاتصالات)، وبناء على المرسوم رقم ١٤٢٦٤ تاريخ ٤-٣-٢٠٠٥ (التنظيم الاداري والمالي للهيئة المنظمة للاتصالات)، وبناء على المرسوم النافذ حكما رقم ١ تاريخ ٨-٢-٢٠٠٧ (تعيين رئيس واعضاء الهيئة المنظمة للاتصالات)، وبعد استشارة مجلس شوري الدولة.

واوضحت انه بالنسبة الى نظام القوة التسويقية الهامة (القرار ٢٠٠٩/٣)، فهو يهدف الى تزويد اصحاب الحقوق الحاليين والمحتملين في هذا القطاع بتفسيرات موجزة وواضحة عن اجراءات الهيئة في ما يتعلق بمقدمي الخدمات ذوي القوة التسويقية الهامة.

والغرض الرئيسي لهذا النظام يكمن في بيان الاسس والقواعد التي ستبناها الهيئة في دراسة اسواق الاتصالات، بغية تقييم ما اذا كان مقدمو خدمات الاتصالات يتمتعون بقوة تسويقية هامة، واتخاذ القرارات المناسبة على ضوء هذا التقييم. وبالإضافة الى ذلك، يرمي هذا النظام الى تشجيع مقدمي الخدمات على اتباع افضل الممارسات وتأمين خدمات عالية الجودة الى المستخدمين النهائيين عبر فعالية تقنية واقتصادية.